نموذج تولية المرأة منصب الإفتاء واختصاصاتها في ماليزيا

نور فاطن بنت حليل
(الرقم الجامعي ٣١٣٠٣٢٧)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة

كلية الشريعة والقانون
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
نيلاي

أبريل ٢٠١٧

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

بسم الله الرحمن الرحيم

الإقرار

إني أقر وأعترف أن هذا البحث من عملي وجهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات، فقد أشرت إلى مصادرها في هامش البحث.

التاريخ: ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧

التوقيع:

الإسم: نور فاطن بنت حليل

الرقم الجامعي: ٣١٣٠٣٢٧

العنوان: بندر بارو بانجي، سلانجور

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

خلفية الباحثة

ولدت نور فاطن بنت حليل (٣١٣٠٣٢٧) في تسع وعشرين من أبريل ١٩٨٨ في قدح وهي تسكن في بندر بارو بانجي، سلانجور. لقد حصلت الباحثة على شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة، مصر. وقد نجحت في السنة التمهيدية في مرحلة الماجستير في كلية دار العلوم في جامعة القاهرة بمصر. ولكن قدَّر الله وما شاء فعل، لم تتم الدراسة بسبب الوضع المضطرب في مصر ورجعت إلى الوطن. والآن هي طالبة ماجستير في الشريعة في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية بنيلاي، نجري سمبيلان، ماليزيا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ربي لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على جودك وكرمك وعطائك.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم إلى الأستاذين المشرفين، الأستاذ المشارك الدكتور إروان محمد صبري والدكتور مشدد حسب الله على كل ما قدما لي من وقت وجهد وإرشاد وتوجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إنجاح هذا البحث. كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير العميق إلى كل من ساهم في تعليمي ومساعدتي من الأساتذة الفضلاء خصوصا في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

كما لا أنسى الشكر إلى أسرتي الحبيبة، إلى الوالدين وإخواني وأخواتي على المساعدة والتكافل منحوا لي أثناء مدة هذه الدراسة والتعلم. وخصوصا إلى زوجي الحبيب، بلال بن جيلاني وبنتي تسنيم الحبيبة، أشكرهما على التفاهم والتشجيع حتى تمكنني مواجهة كل التحديات خلال هذه الرحلة العلمية وإنهاء كتابة هذا البحث.

وأقدم شكري لكل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة. جزاكم الله خير الجزاء وبارك الله فيكم وأثابكم الله الجنة إن شاء الله.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ABSTRAK

Kajian ini bertujuan untuk membina satu model bidang kuasa bagi mufti wanita di Malaysia. Dalam rangka pembinaan model ini, penyelidik terlebih dahulu mengkaji berkenaan pelantikan mufti wanita dari sudut pandang syarak dan undang-undang Malaysia. Kajian ini merupakan kajian berbentuk kualitatif dengan menggunakan pendekatan analisis teks dan dokumen untuk menjelaskan pandangan ulama' terdahulu dan kontemporari dalam isu pelantikan mufti wanita. Selain itu, penyelidik turut melaksanakan pendekatan temu bual kumpulan fokus untuk mengesahkan dapatan analisis teks dan dokumen. Hasil penyelidikan mendapati bahawa tiada sebarang larangan dari sudut syarak untuk wanita memberi fatwa namun untuk dilantik sebagai mufti yang rasmi, terdapat perbezaan pandangan. Dari sudut perundangan di Malaysia pula, tiada halangan untuk wanita menjadi mufti sekiranya mendapat perkenan sama ada Sultan, Yang di-Pertua Negeri atau Yang di-Pertuan Agong. Walaubagaimanapun, bidang kuasa mufti di Malaysia tidak terhad dalam bidang kefatwaan tetapi turut melibatkan bidang kuasa yang lain. Antara bidang kuasa yang menjadi halangan bagi mufti wanita adalah dalam "Aktiviti Rasmi dan Keagamaan" serta "Keistanaan". Justeru, penyelidik telah membina satu model bidang kuasa bagi mufti wanita dengan pengubahsuaian bidang kuasa mufti yang sedia ada. Model bidang kuasa mufti wanita ini telah melalui proses validasi dan disahkan oleh panel pakar. Model ini dapat menjadi satu panduan yang berguna sekiranya pelantikan mufti wanita menjadi kenyataan pada masa hadapan. Pelantikan mufti wanita akan memberi manfaat yang besar dalam memperkasakan penglibatan wanita khususnya di peringkat pembuat polisi di Malaysia.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ABSTRACT

This thesis aims to develop a jurisdiction model for female mufti in Malaysia. With the purpose of developing the model, the Islamic and Malaysian laws viewpoints on the appointment of mufti among women is first researched into by the researcher. This study was in the form of qualitative study, utilizing texts and documents analysis to explain the views of the classical and contemporary scholars on the issues of the appointment of female mufti. Moreover, the researcher conducted a focus group interviews to verify the findings of the texts and documents analysis. Results show that, in Islamic law there were no restrictions for women to issue fatwas. However, there were differences of opinion for woman to be appointed as an official mufti. Whilst from the Malaysian law perspective, there shouldn't be of any hindrances for women becoming a mufti if consent were obtained from either the Sultan, the Head of the State or the Yang di-Pertuan Agong. Nevertheless, mufti's responsibilities in Malaysia were not only to issue fatwas but involved also in many other commitments and responsibilities. Hence if women be appointed as mufti, some foreseen obstacles in fulfilling some of the commitments especially in the Royal affairs and also in the official and religious activities need to be attend to. Thus, a model of jurisdictions for female mufti in Malaysia with some modification of the existing mufti's jurisdictions was developed. This model was validated and approved by panel of experts and would become a useful guide for woman be appointed as mufti in the future. Undeniable, the appointment of female mufti would provide huge benefits, consequently empowering women's participation and especially as policy makers in Malaysia.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ملخص البحث

يهدف هذا البحث لبناء نموذج اختصاصات المرأة المفتية في ماليزيا. من أجل بناء هذا النموذج، راجعت الباحثة أولا في حكم تعيين المرأة المفتية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية والقوانين في ماليزيا. هذه الدراسة هي دراسة نوعية باستخدام منهج تحليل الوثائق لمعرفة آراء العلماء المتقدمين والمعاصرين في قضية تولية المرأة المفتية. وقد قامت الباحثة أيضا بالمقابلة من طريق المجموعة البؤرية لتحقيق النتيجة حصلت التي عليها من تحليل الوثائق. ونتيجة هذا البحث، تظهر عدم وجود أي مانع من جهة الشرع في فتوى المرأة ولكن هناك خلاف بين العلماء في قضية تعيين المرأة المفتية للمنصب الرسمي. أما من جهة القانون الماليزي، فلا مانع في تولية المرأة المفتية إذا حصلت على الموافقة من السلطان أو رئيس الولاية أو رئيس الملوك. ولكن اختصاصات المفتي في ماليزيا لم تقتصر في إصدار الفتوى فقط ولكن له اختصاصات أخرى. إذن، المرأة لما تكون المفتية الرسمية، فهناك بعض العقبات لأداء مسؤوليتها خصوصا في مجال الأنشطة الرسمية والدينية والمجال القصري. وللتغلب على هذه العقبة، اقترحت الباحثة نموذج اختصاصات للمرأة المفتية في ماليزيا، انبثقت من تعديلات اختصاصات المفتي الموجود حاليا. وهذا النموذج قد حصل على التحقيق من الخبراء. وترجو الباحثة أن هذا النموذج سوف يكون دليلا ومرجعا إذا تمّ تعيين المرأة كمفتية في ماليزيا مستقبلا. إن تعيين المرأة كمفتية رسمية للبلاد سيعطي فوائد عظيمة للمجتمع خصوصا في تعزيز مشاركتها كصانعة البوليصة في ماليزيا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

فهرس الموضوعات

المحتويات **الصفحة**

الإقرار.....أ

إقرار البحث العلمي وحق النشر.....ب

خلفيات الباحثة.....ج

الشكر والتقدير.....د

ملخص البحث باللغة الماليزية.....هـ

ملخص البحث باللغة الإنجليزية.....و

ملخص البحث باللغة العربية.....ز

فهرس الموضوعات.....ح

المقدمة.....١

الفصل الأول: الإفتاء في الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي.....٢٥

المبحث الأول: الإفتاء في الشريعة الإسلامية.....٢٥

المطلب الأول: تعريف الإفتاء والمفتي والمستفتي.....٢٥

المطلب الثاني: تاريخ الإفتاء في الإسلام.....٣٢

المطلب الثالث: أهمية الإفتاء.....٣٤

المطلب الرابع: مؤهلات وشروط المفتي.....٣٦

المبحث الثاني: الإفتاء في القانون الماليزي.....٣٨

المطلب الأول: تاريخ مؤسسة الإفتاء في ماليزيا وهيئتها.....٣٨

المطلب الثاني: دور المفتي وطريقة تولية المفتي في ماليزيا.....٤٣

المطلب الثالث: اختصاصات المفتي لولايات في ماليزيا.....٤٦

الفصل الثاني: حكم تولية المرأة كمفتية.....٦٣

المبحث الأول: آراء العلماء المتقدمين.....٦٤

المبحث الثاني: آراء العلماء المعاصرين.....٦٩

المبحث الثالث: تحليل آراء علماء المتقدمين والمعاصرين.....٨٩

الفصل الثالث: مقترح نموذج اختصاصات المرأة المفتية في ماليزيا.....٩٥

المبحث الأول: مقابلة مع الخبراء.....٩٥

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المبحث الثاني: إطار نموذج اختصاصات المرأة المفتية.....١٠٩
المبحث الثالث: التحقيق من صحة النموذج وتعليقات الخبراء.....١١١
الخاتمة.....١١٨
قائمة المصادر والمراجع.....١٢٢
المصادر والمراجع في اللغة العربية.....١٢٢
المصادر والمراجع في اللغة الماليزية.....١٢٦
المصادر والمراجع في اللغة الإنجليزية.....١٢٧
قائمة الملاحق.....١٢٩
ملحق رقم (أ): قائمة اختصاصات المفتي لكل ولايات في ماليزيا باللغة الماليزية.....١٢٩
ملحق رقم (ب): الاستمارات لتحقيق من صحة النموذج وتعليقات الخبراء.....١٤٥

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا. أما بعد:

إن الإسلام قد سوَّى بين الرجل والمرأة في حق التعليم والثقافة، فأعطى المرأة حق التعليم كما أعطاه للرجل في هذه الشؤون، بل إنه ليُوجِب عليها ذلك في الحدود اللازمة لوقوفها على أمور دِينها وحُسْن قيامها بوظائفها في الحياة. وقد حثَّ الرسول صلى الله عليه وسلم النساءَ على طلب العلم، وجعله فريضة عليهن في هذه الحدود، فقال عليه الصلاة والسلام: "طلب العلم فريضة على كلِّ مسلم"[1]. وكلمة "مسلم" فيها الغناء عنها؛ لأنها إذا أُطلِقت شمِلت الذَّكرَ والأنثى، كما هو في عموم الآيات والأحاديث.

والمساواة بين الرجل والمرأة لم تقتصر في التعليم فقط بل تشتمل في التكاليف الشرعية .قال الله تعالى في كتاب العزيز:﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.[2] وهذا يقتضي التساوي بينهم فيما هم مأمورون به وفقاً لخصائصهم العضوية، ومن ذلك أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وهذا الأمر والنهي باب واسع يدخل فيه الإفتاء.

---

[1] وفي رواية بها ضَعْف: "ومسلمة". رواه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (١: ٨١)، وفي "الزوائد": "وقد روي من طرق تبلغ رتبة الحسن"، وهو كما قال.

[2] القرآن. التوبة ٩: ٧١.

فالإفتاء منصب جليل القدر عظيم الشأن، والمفتي موقع عن الله، والله جل وعلا تولى بنفسه الإفتاء. قال الله تعالى في كتاب العزيز: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾[٣]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدا ﴾[٤].كما ذكر في الآيات، الاستفتاء يعني السؤال عن أمر أو عن حكم مسألة، وهذا السائل يسمى مستفتيا، والمسئول الذي يجيب: هو المفتي، وقيامه بالجواب هو الإفتاء، وما يجيب به هو الفتوى، فالإفتاء يتضمن وجود المستفتي والمفتي والإفتاء نفسه والفتوى. وتكمن أهمية المفتي والإفتاء في أن المفتي يقوم ببيان الأحكام الشرعية للمسائل التي تحدث للناس، وما يجد في هذه الحياة من مسائل لم تكن وقعت قبل ذلك، وبالتالي فإن المفتي يبين فيما يترجح لديه حكم الله تعالى فيما ينزل بالمسلمين.

بسبب عظمة هذا المنصب، يجب أن يتصف المفتي بصفات خاصة حتى يكون جديرا بالفتوى، فينبغي أن يكون المفتي ظاهر الورع، مشهورا بالديانة الظاهرة، أي متمسكا بالعمل بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والصيانة عن ارتكاب المعاصي صغيرها قبل كبيرها. ولذلك اشترط علماؤنا الأجلاء عليهم رحمة الله تعالى في المفتي شروطا منها عموما : كونه مكلفا، مسلما، ثقة، مأمونا، متنزها عن الفسق وخوارم المروءة، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط، متيقظا. وقد نص أهل العلم على شروط المفتي ولم يذكروا الشرط الذكورة، ولا يُعرف في هذا خلاف بينهم.

وقد وُجد في تاريخ الأمة الإسلامية من النساء من اشتغلن بالعلم والفتيا. وتعد أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها من كبار علماء الصحابة المتفقهين المفتين. وكانت أمهات المؤمنين

---

[٣] القرآن. النساء ٤: ١٢٧.

[٤] القرآن. الكهف ١٨: ٢٢.

وغيرهن من نساء المهاجرين والأنصار اللاتي تفقهن في مدرسة النبوة يقمن بمهمة الإفتاء. ولو تتبعنا كتب التراجم لوجدنا جملة من العالمات في عصور مختلفة. فالتاريخ الإسلامي سَّجل أسماء كثيراتٍ من النساء اللواتي بلغن مكانة متميزة في العلم والفقه والإفتاء. فالمرأة عندها قوة علمية ومعرفية لا يمكن التنازع عليها، وقد أثبتت قدرة وعظمة النساء الفقيهات على مر الزمان.

تقديرا لمكانة المرأة في الشريعة الإسلامية، فالأصل في فتيا المرأة هو جائز والمرأة تستحق أن تصدر الفتوى إذا توفرت فيها الشروط. ولكن إذا ألقينا النظر إلى منصب المفتي الجليل، فهل يمكن للمرأة أن تقوم بهذا المنصب؟ ونظرا أن المفتي ذو المكانة العالية في المجتمع، فهل يجوز أن تولي المرأة منصب المفتي الرسمي كما وجد هذا المنصب في ماليزيا وبعض دول الإسلامية؟ ونفترض إذا حدث تعيين المرأة كمفتية في ماليزيا، فهل ستكون وظيفتها كالمفتي الآن؟ أم سيكون لها وظائف واختصاصات خاصة؟

وهذه الدراسة التي تحمل موضوع " **نموذج تولية المرأة منصب الإفتاء واختصاصاتها في ماليزيا**"، ستحاول الباحثة أن تلمس أحكام مسألة تولية المرأة كمفتية من ناحية الشرع والقانون الماليزي، وتبحث عن وظائف المفتي في ماليزيا، واقتراح نموذج اختصاصات للمرأة المفتية مناسبا للواقع الماليزي. وترجو الباحثة بأن هذا النموذج سوف يكون تمهيدا إلى تولية المرأة المفتية ويكون النموذج مرجعا لعمل المرأة المفتية إذا تم تعيينها في المستقبل.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

مشكلة البحث

لم يحدث تعيين المرأة لمنصب المفتي الرسمي في ماليزيا من قبل وكذلك أيضا في أي دولة من الدول الإسلامية[٥]. وقد هيمن الرجل هذا المنصب منذ القِدم، ووفقا لكتاب "تاريخ المفتين في ماليزيا"[٦]، تسجيلاتهم منذ سنة ١٨٦٠م حتى الآن، والمفتون المعينون لجميع الولايات في ماليزيا كلهم من الرجال[٧]. فغياب المرأة من المنصب المفتي في ماليزيا حتى الآن يعطي علامة الاستفهام حول عوامل التي تعرقل المرأة من تنصيب هذا المنصب.

وفقا لرأي سعودة عبد الرحمن[٨]، أنها قالت: من إحدى العوامل إن المناصب العليا ذات الصلة بالشؤون الدينية مثل منصب مساعد المفتي لا تشغله المرأة بسبب أن هذه المهمة من الشؤون الدينية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمساجد ومشاكل المجتمع، ولا يقتصر العمل في وقت الدوام كما في المكتب (office hour). فوظيفته تطلب المشاركة بدوام كامل. وهذا السبب الذي جعل معظم النساء المتعلمات بالدراسات الإسلامية أقلّ رغبة في المساهمة بالأعمال التي تحتاج إلى وقت كامل خارج البيت، خصوصا للنساء المتزوجات[٩].

---

[5]Raihanah Abdullah. 2003. *"Muslim Women in Malaysia" in Women in Malaysia: Breaking Boundaries*. Kuala Lumpur: Utusan Publications & Distributors Sdn Bhd.١٥٨ ص.

[6]Azman Ab Rahman et al. 2008. *Biografi Mufti-Mufti Malaysia*. Penerbit Universiti Sains Islam Malaysia.

[7]"Muslim Women in Malaysia" in Women in Malaysia: Breaking Boundaries.١٥٨ ص.

[٨]هي الأستاذة المشارك في قسم أصول الدين ومقارنة الأديان، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. انظر: Abd.Rahman٢٠%http://www.iium.edu.my/irkhs/Saodah .Assoc.Prof. Dr. Saodah Abd.Rahman

[9]Saodah Abd. Rahman. 20 Ogos 2004. "Bukan sekadar mengisi jawatan". *Utusan Malaysia*. <http://irep.iium.edu.my//٣٢٨٤٥>.

وقالت ريحانة عبد الله[١٠]، تتردد المؤسسات والمنظمات الإسلامية في ماليزيا في تعيين المرأة للمناصب العليا. والنساء العاملات في هذه المؤسسات والمنظمات لم يتجاوزن وظيفة الموظف للدعم فقط. والمجتمع الماليزي لم ينظر النساء لديهن مؤهلات كافية لتكون من القضاة الشرعية أو المفتيات، لأن من تولى هذين المنصبين لا بد له من أن يمتلك معرفة واسعة في الشريعة الإسلامية أو أن يكون مدربا تدريبا جيدا في القانون الماليزي الحالي. والسبب الرئيسي لهذا الاتجاه هو الفهم التقليدي بأن المرأة ليست مناسبة للمناصب العليا[١١].

ولكن في الحقيقة، تقدم الإسلام الحق والفرص للنساء في الإفتاء وليست الإفتاء ولاية أو منصبا سياسيا بل هو بيان لشرع الله تعالى والمرأة فيه كالرجل، لأنها معنية به كأخيها الرجل سواء بسواء. وقد نصّ أهل العلم على شروط المفتي واتفق الفقهاء على أنه لا تشترط الذكورية في المفتي كما لا تشترط الحرية[١٢]. ولنا قدوة في الإفتاء بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لأن لم ينصب أحد من الصحابة نفسه للفتوى إلا بضعة عشر رجلا، عدّ منهم عائشة رضي الله عنها[١٣].

ومن ناحية القانون الماليزي، لم يذكر بالتصريح في تشريعات إدارة الدين الإسلامي للولايات في ماليزيا بأن منصب المفتي لا بد أن يتولاه الرجال. فمثلا في تشريعات إدارة الدين الإسلامي (سلانجور) ٢٠٠٣م في مادة رقم ٤٤ (١):

"His Royal Highness the Sultan shall appoint any fit and proper person to be the Mufti and Deputy Mufti for the State of Selangor".

---

[١٠] هي الأستاذة في قسم الشريعة والقانون، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا ماليزيا. انظر: https://umexpert.um.edu.my/raihanah

[11] "Muslim Women in Malaysia" in Women in Malaysia: Breaking Boundaries. ص. ١٦٤-١٦٥.

[12] محمد عبد القادر أبو فارس. ١٣٩٨هـ. *القضاء في الإسلام*. عمان: مكتبة الأقصى. ط. ١. ص. ١٦.

[١٣] محمد عبد الحي الكتاني. د.ت. *التراتيب الإدارية*. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم. ط. ٢. ج. ١. ص. ١١٣.

الترجمة: "صاحب السمو الملكي السلطان سوف يعين أي شخص لائق ومناسب ليكون مفتيا ونائب مفت لولاية سلانجور".

فيبدو أن المرأة تستحق أيضا في تعيينها كمفتية في ماليزيا لأنه لم يُذكر شرط الذكورة في المفتي، وهذه التولية تمت بإرادة السلطان أو رئيس الولاية أو رئيس الملوك (لبعض الولايات) لأي شخص مناسب لذلك المنصب، وعندها قدرة في الاجتهاد.

فالواضح أنه جواز فتيا المرأة وتعيين المرأة كمفتية رسمية في ماليزيا لما تتوافر الشروط والأهلية فيها. ولكن نظرا لاختصاصات المفتي في ماليزيا اليوم، أنه لم يقتصر في مجال الإفتاء وبيان الأحكام الشرعية فقط بل الاختصاصات تشمل مجال الفلك ومجال الإدارية ومجال الدعوية والعلمية ومجال الأنشطة الرسمية والدينية ومجال القصري. ومن هذه المجالات، هناك عدد من الاختصاصات التي لا تناسب المرأة في القيام بتنفيذها. مثلا، إمامة الصلاة بحضور السلطان هي من اختصاصات المفتي في ماليزيا، ولكن إمامة الصلاة مع الرجال ممنوعا للمرأة، ولذلك ستكون عقبة للمرأة المفتية.

وبالتالي، لاحظت الباحثة بأن المرأة لم تنصب منصب المفتي ليس لسبب عدم وجود الرغبة الشخصية لديها أو وجد الفهم التقليدي عند المجتمع في منع تعيين المرأة كمفتية فقط كما ذكرت سعودة وريحانة من قبل، ولكن عاملة كبيرة هي لسبب وظائف المفتي واختصاصاتها لا تتناسب للمرأة أن تنفذها تنفيذا كاملا. وهناك عدم وجود المرجع أو نموذج الاختصاصات للمرأة المفتية إذا ترغب الدولة أن تعيينها. ومن هذا المنطلق، صمّمت الباحثة نموذج اختصاصات للمرأة المفتية وذلك بالاكتشاف عن وظائف واختصاصات المفتي في ماليزيا الآن وقامت ببعض التعديلات فيها. وهذه التعديلات قد حصلت بمراعاة قدرة المرأة في تنفيذ هذه المهمات. وتأمل الباحثة بأن هذا النموذج سوف يكون مرجعا تحضيريا وإستعدادا إذا كان هناك اقتراح بتعيين المرأة المفتية في ماليزيا مستقبلا.

فالمرأة لها أهمية كبري في عالم الإفتاء فيما يتعلق بالأمور الخاصة للنساء ومع ذلك في القضايا العامة. فالنساء اليوم عندهن مؤهلات أكاديمية وقوة علمية مماثلة للرجال، ولا مانع أن يأخذ الرجل العلم من المرأة المفتية. فكان الصحابة رضوان الله عليهم- إذا استشكل عليهم أمر يرجعون للسيدة عائشة ويجدون عندها العلم الذي يحتاجون إليه. وفي الرواية تتحدث عن عائشة رضي الله عنها، "كان الناس يستفتونها ويسألونها عن مختلف القضايا وهي تجيبهم"[١٤]. وقد تخرج من هذه المدرسة أي مدرسة السيدة عائشة، كبار علماء التابعين وسادتهم، فكانت السيدة بحق معلمة العلماء ومؤدبة الأدباء[١٥]. وكانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قد استقلت بالفتوى وحازت على هذا المنصب الجليل المبارك منذ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأصبحت مرجع السائلين ومأوى المسترشدين وبقيت على هذا المنصب في زمن الخلفاء كلهم إلى أن وافاها الأجل[١٦].

وفي الشؤون والإدارة الإسلامية في ماليزيا، على الرغم من أن تولية المرأة منصب القضاء هي قضية ساخنة والعلماء قد اختلفوا فيها، قد تم تعيين القاضيتين الشرعيتين الأوليين في المحكمة الشرعية في الولاية الفيدرالية في ٤ مايو ٢٠١٠[١٧]، وأيضا القاضيتين الشرعيتين في المحكمة العليا الشرعية بسلانجور في ٢٧ يونيو ٢٠١٦[١٨]. ولذلك لم يستحل أن المرأة ستنصب في المناصب العليا الأخرى

---

[١٤] مسند الإمام أحمد بن حنبل ٦/ ٧١ برقم ٢٤٤٧٤ في سليمان الندوي. ٢٠٠٣. *سيرة السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها*. دار القلم. ص. ٣١٧.

[١٥] عبد الحميد محمود طهماز. ١٩٩٤. *السيدة عائشة أم المؤمنين وعالمة نساء الإسلام*. دار القلم. ص. ١٧٨.

[١٦] سيرة السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها: ص. ٣٢٧.

[١٧] تم هذا التعيين من خلال حفل افتتاح المؤتمر الموظف الشرعي مرة اثنا عشر والقاضيتان هما رفيدة عبد الرزاق وثرية رملي. المصدر:
<http://www.utusan.com.my/utusan/info.asp?y=٢٠١٠&dt=٠٧٠٤&pub=Utusan_Malaysia&sec=Dalam_Negeri&pg=dn_٠١.htm>

[١٨] القضيتان هما نور هدى رسلان ونينى شهيدة شمس الدين. المصدر:
<http://www.jakess.gov.my/v٤/index.php/info-jabatan/arkib/berita/٤٥٠-hakim-wanita-lantik-selangor-mahkamah-tinggi-syariah-pertama-di-malaysia>
و <http://www.bharian.com.my/node/١٦٨٧٦٦>

مثل منصب المفتية في أية ولاية من ولايات في ماليزيا مستقبلا لأن العلماء قد اتفقوا على جواز إفتاء المرأة وعدم وجود شرط الذكورة في شروط المفتي.

أسئلة البحث

هذا البحث يحاول أن يجيب عن الأسئلة الآتية:-

١. ما الإفتاء في الشريعة الإسلامية وتعريفه في ماليزيا، وما شروط المفتي واختصاصاته في ماليزيا؟

٢. ما حكم تولية المرأة المفتية وما آراء العلماء فيها؟

٣. ما اختصاصات المرأة المفتية إذا تم تعيينها في ماليزيا؟

أهداف البحث

هذا البحث يهدف الأهداف التالية:-

١. بيان الإفتاء في الشريعة الإسلامية وتعريف الإفتاء في ماليزيا، وتوضيح شروط المفتي واختصاصاته في ماليزيا.

٢. تحليل آراء العلماء في حكم تولية المرأة المفتية.

٣. اقتراح نموذج اختصاصات المرأة المفتية في ماليزيا.

حدود البحث

لكل دراسة لا بد من حدود لا ينبغي تجاوزها. ولكي لا يتسع البحث إلى ما ليس من صميم الموضوع، فتشرح الباحثة مفهوم الإفتاء في الشريعة بالإختصار وترتكز الباحثة في موضوع الإفتاء في

ماليزيا فقط من حيث تاريخ مؤسستها ودور المفتي وطريقة توليته واختصاصات المفتي في كل ولايات في ماليزيا. ثم حددت الباحثة البحث في كتب التراث في الأصول والفقه الإسلامي في شروط المفتي وحكم تولية المرأة المفتية، وذلك من خلال آراء العلماء المتقدمين. أما آراء العلماء المعاصرين في حكم تولية المفتية، فتسعى إليها الباحثة في كتب الأصول والفقه الإسلامي المعاصرة والبحث في مواقع الإنترنت الموثقة به التي تحتوي على معلومات المفيدة وذات علاقة بموضوع البحث.

وقامت الباحثة بالمقابلة من خلال مناقشة المجموعة البؤرية (Focus Group Discussion)، وقد انقسمت الباحثة أعضاء المجموعة إلى فريقين. الفريق الأول من الأشخاص الذين يشاركون في مؤسسة الفتوى وهم المفتي ونائب المفتي وموظف في مؤسسة الفتوى. أما الفرق الثاني يتضمن من خبراء الشريعة منهم المحاضر في الجامعات والأكاديميون. فاختيار أعضاء المقابلة الذين يتكون من المفتي والعاملين في مؤسسة الإفتاء على أساس أن لديهم خبرة واسعة في مجال العمل في الإفتاء. أما اختيار المحاضر والأكاديميون بعضهم من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية والكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور وجامعة الوطنية الماليزية بسبب سهولة الوصول بقربهم بالباحثة. ويدور الحديث في هذه المناقشة لا يتجاوز حول حكم تولية المرأة كمفتية في ماليزيا واختصاصات المفتي ومدى ملائمة المرأة كمفتية.

وتقترح نموذج اختصاصات للمرأة المفتية في نهاية هذا البحث، وهذا النموذج المقترح على سبيل التوصية وما زالت في أوائل مستوى التصميم. وباقتراح هذا النموذج ليس بمعنى أن الباحثة تجبر في تعيين المفتية فورا، ولكن لغرض البحث العلمي واستطلاع عن هذا الموضوع. وعلى الرغم من ذلك،

قد حصل هذا النموذج على التحقيق من ثلاثة الخبراء الذين يعترفون بمحتوياته، ولذلك وجدت احتمالات كبيرة لتنفيذ هذا النموذج في المستقبل إن شاء الله.

أهمية البحث

يتكون هذا البحث أهمية بالغة من الناحية الآتية:-

أولا: هذا البحث يقدم آراء العلماء والحجج والأدلة المتعلقة بحكم تولية المرأة المفتية في الشريعة عموما وفي ماليزيا خاصة. وسيكون البحث مرجعا لمن يبحث عن هذا الحكم. وسيحصل على الفائدة العلمية المرجوة في هذا الموضوع والثمرة المتحققة خصوصاً لمن يمارس العمل في البحوث ومجال الإفتاء. وسيحصل أيضا على إضافة جديدة من هذا البحث لأن الموضوع لم يدرس على نطاق واسع من قبل.

ثانيا: سيكون هذا البحث من المساهمات في المناقشة عن الفقه الافتراضي أي البحث في مسائل لم تقع فعلاً، فيقدر وقوعها[٢٩]. هذا لأنه وإن لم يحدث من قبل تولية المرأة المفتية ولكن لم يستحل أن المرأة ستكون مفتية في المستقبل نظرا إلى أن المرأة اليوم خصوصا في ماليزيا قد اشتركت في مجالات الأعمال المختلفة التي يتسلط الرجال عليها، وذلك مثل في مجال القضاء والمحاكم والسياسة والإدارية والاقتصاد والرئاسة وغير ذلك.

ثالثا: اقترحت الباحثة نموذج اختصاصات للمرأة المفتية في هذا البحث وتأمل الباحثة بأن يكون هذا النموذج مرجعا للحكومة ومؤسسة الإفتاء في ماليزيا إذا تم تعيين المرأة المفتية في المستقبل. وهذا النموذج سوف يكون أيضا من إحدى المساهمات المفيدة والنافعة للبلد.

---

[٢٣] قد اشتهرت هذا النوع من الفقه مدرسة العراق، لذا فإنه يكثر في الفقه الحنفي. انظر: د.ك. ٢١ أغسطس ٢٠٠٣."ماهية الفقه الافتراضي". رقم الفتوى: ٣٦٤٢٤. *مركز الفتوى إسلام ويب.* http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=36424

رابعا: لرفض مفاهيم خاطئة تعتقد بأن المرأة لا يمكن لها أن تكون مفتية، وعندها عذر ونقص ولا تناسب لهذا المنصب. لا شك أن هناك النساء اللاتي وصلن إلى مستوى الفكر العالي مع قدرة للعمل في الاجتهاد ولذلك تؤهلها أن تكون مفتية. ولكن لم يحدث تعيين المفتية لأن اختصاصات المفتي الموجودة في ماليزيا لم تناسب للمرأة. لذلك، فإن نموذج اختصاصات المرأة المفتية في هذا البحث سيحاول في إزالة الحواجز في تولية المرأة المفتية.

خامسا: لاعتراف دور المرأة وتعزيز مكانتها في خدمة الدين والمجتمع. وذلك بإيتاح الفرصة للمرأة المساهمة في مجال الإفتاء وتكون مفتية. وتولية المرأة المفتية يمكن أن تتحقق من المبدأ الوطني للمرأة (Dasar Wanita Negara) في ماليزيا ألا وهي "لضمان التقاسم العادل بين الرجل والمرأة في ملكية الموارد والمعلومات[٢٠]". فالإسلام قد اعترف مكانة المرأة ودورها في أمور الدنيا والدين دون أن تتجاوز عن حدود وضوابط الشرع.

سادسا: لتشجيع تولية النساء صاحبات الكفاءة العلمية الفتوى وترقى ثقافتهن في عملية الفتوى، وفي النهاية تكون المرجعية للمجتمع. فتعيين المرأة كمفتية ستجدد التراث المجيد للنساء الفقيهات العالمات المفتيات في التاريخ الإسلامي الماضي وإحيائها في هذا العصر.

الدراسات السابقة

حسب ما اطلعت الباحثة، أن المناقشة في فتيا المرأة لم تكن على نطاق واسع في كثير من الكتب الفقهية قديما وحديثا وذلك لعدم وجود الخلاف بين العلماء فيه. أما في قضية تولي المرأة كمفتية

[20] *Dasar Wanita Negara*. Portal 1Klik Jabatan Penerangan Malaysia. http://pmr.penerangan.gov.my/index.php/maklumat-kenegaraan/٢٤٩-dasar-wanita-negara.html.

رسمية، لا توجد كتب كثيرة تعني بشأن هذا الموضوع مباشرة ولكن في نفس الوقت، قد وُجد عديد من الكتب الأخرى التي تتحدث عن قضية تولية المرأة كقاضية ووزيرة ورئيس دولة وغيرها. ووُجد أيضا الكثير من المؤلفات في حكم مشاركة المرأة في مجال السياسة أو ولايات عامة ولكن عندما يتكلم عن وظيفة المفتي، توقفت المناقشة على وجه العموم ولم يتحدث عن وجهة التنفيذ والتطبيق إلا قليلا. ولكن هناك عدد المؤلفات كالكتب والرسائل التي اعتنت بالقضايا ذات الصلة بموضوع المرأة كمفتية ويكون مرجعا للباحثة وذلك على النحو التالي:

١. كتاب **الفتيا ومناهج الإفتاء** لمحمد سليمان عبد الله الأشقر (١٩٧٦). هذا الكتاب من الكتب المعاصرة في الأصول والفتاوى. ويحتوي الكتاب على ثمانية فصول: حكم الإفتاء- حقيقة عمل المفتي – مؤهلات المفتي – ما يفتى به – الدخول في الفتيا –إصدار الفتيا – انحرافات الفتيا – الإفتاء الرسمي وتنظيم الإفتاء. فهذا الكتاب مرجع مهم لهذا البحث خصوصا عن شروط ومؤهلات المفتي وأيضا في الإفتاء الرسمي وتنظيم الإفتاء. ولكن لم يشمل الشرح عن تنظيم الإفتاء في بلاد أخرى خصوصا في ماليزيا ولم يذكر عن قضية تولية المرأة كمفتية رسمية.

٢. كتاب **الفتوى: أهميتها، ضوابطها، آثارها** لمحمد يسري إبراهيم، وهو بحث مقدم لنيل جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة لعام ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧. وهذه الدراسة شملت الفُتيا في تاريخها، وتأصيلها، كما شملت الفُتيا في حالتها الراهنة؛ فهي دارسة تاريخية تأصيلية واقعية. حيث تناولت الفُتيا من جوانبها الثلاثة التاريخية والتأصيلية التشريعية والواقعية المعاصرة، ففي الجانب التاريخي كانت الدراسة وصفية تحليلية في منهجها، وفي الجانب التشريعي كانت الدراسة فقهية مقارنة تعتمد الترجيح بالدليل،

وفي الجانب الواقعي عنيت بدراسة الواقع ورصده وتحليله. وقد ذكر المؤلف عن مؤسسة الإفتاء في ماليزيا شرحا موجزا في الباب الأول، الفصل الرابع: "تاريخ نشأة الفُتيا وتطورها" – "الفتيا في العصر الحديث". ولكن لم يذكر المؤلف عن قضية تعيين المرأة كمفتية رسمية في هذه الدراسة.

٣. كتاب باللغة الماليزية لعثمان إسحاق (١٩٨١) بعنوان **Fatwa Dalam Perundangan Islam**. فالشرح في هذا الكتاب يشتمل في موضوع ماهية الإفتاء في الشريعة وما يتعلق بها من تاريخ وتعريف وأركان وشروط ويذكر عن عملية مؤسسة الإفتاء في بلاد المسلمين اليوم على سبيل الإيجاز. فهذا الكتاب مرجع الرئيسي لمعرفة عن تاريخ الإفتاء والمفتي ولكن لم يتجاوز الشرح عن الإفتاء عامة ولم يشرح قضية تولية المرأة كمفتية.

٤. كتاب باللغة الماليزية موضوعه: **Kepimpinan Wanita dalam Islam Kedudukannya dalam Syariah** لأنديك مسنح أنديك كلاوى (١٩٩٩). يبرز هذا الكتاب عن رأي الإسلام في قيادة المرأة ويشمل القيادة في الأسرة والمجتمع والتنظيم والسياسة والمناصب العليا في الحكومة. وفي الفصل السادس "المرأة ومؤسسة الخلافة"، ذُكر دور عائشة رضي الله عنها كالمعلمة والمجتهدة والمفتية. فلقد كانت سيدتنا عائشة رضي الله عنها كانت رمزا للقيادة النسائية في مجال العلوم وكانت مرجع المجتمع في عصرها. خبرتها في مجال الفقه والحديث كانت مؤثرة جدا. وهذا يدل على أن المرأة مؤهلة لتكون مفتية. وقد شرحت الكاتبة أيضا عن قيادية النساء في ماليزيا في كثير من المجلات مثل السياسة والتعليم والتنظيم وذكرت عن خطوات تعزيز دور المرأة في ماليزيا. ولكن لم تشمل الشرح عن مشاركة المرأة في المؤسسات

الإسلامية في الحكومة مثل مؤسسة الإفتاء أو قيادتها كالمفتي فلذلك ستذكر الباحثة عن هذا الأمر في هذا البحث.

٥. **المرأة في الولاية العامة في ضوء الشريعة الإسلامية** لجودت عبد طه المظلوم (٢٠٠٦). وهي عبارة عن الرسالة للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بغزة. تناول الباحث قضية تولية المرأة الولايات السياسية والإدارية وولاية القضاء والإفتاء وفي تولية المرأة ولاية الجهاد والحج وإمامة الصلاة. وقد شرح في قضية فتيا المرأة عن إفتاء المرأة للرجال، حكم تقلد المرأة منصب رئيس لجنة الإفتاء: " كمنصب رسمي" وتطبيقات المرأة المفتية في مصر وتركيا، إلا أنه لم يتكلم عن الإفتاء في واقع الماليزي.

٦. **الولاية العامة للمرأة في الفقه الإسلامي** لمحمد طعمة سليمان القضاة (١٩٩٨). تناول المؤلف قضية المرأة والولاية العامة ويشتمل على قضية المرأة والخلافة والوزارة والقضاء والإفتاء والحسبة والمجالس النيابة ووظائف العامة. وشرح المؤلف في فصل "المرأة والإفتاء" شرحا وافرا عن حكم تولية المرأة منصب الإفتاء وأورد آراء العلماء فيها. وذكر المؤلف أيضا ضوابط أو شرطا خاصا لعمل المرأة في الإفتاء وتطبيقاتها في مصر، إلا أن البحث لم يذكر التطبيقات في ماليزيا أو بلاد أخرى.

٧. **ولاية المرأة في فقه الإسلامي** لحافظ محمد أنور (١٤٢٠هـ). أصل هذا الكتاب هو رسالة للحصول على درجة الماجستير في الفقه من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. تكلم المؤلف في حكم تولى المرأة ولايات العامة وشرح عن فتيا المرأة في مبحث ولاية الإفتاء. وقد ورد عدد من آراء في شروط المفتي واتفق الفقهاء على أنه لا تشترط الذكورية في المفتي. ولكن الشرح لم يتناول قضية المرأة المفتية في الواقع الماليزي.

٨. **دور المرأة السياسي في الإسلام :دراسة مقارنة** لإيمان رمزي خميس بدران (٢٠٠٦). هي رسالة للحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. تناولت فيها تعريف العمل السياسي ومكانة المرأة في الإسلام وأهلية المرأة وحكم عمل المرأة السياسي في الإسلام في مجالات الرئاسة في النظم الوضعية والخلافة والوزارة والشورى والمجالس النيابية والحسبة والقضاء. فعرضت المؤلفة مسألة ولاية المرأة في الإفتاء في الفصل الخامس أي "تولي المرأة الإفتاء والقضاء". في هذا الفصل، قد ذكرت تعريف الإفتاء والفرق بينه وبين القضاء وآراء الفقهاء المتقدمين والمعاصرين في تولي المرأة الإفتاء. ولكن شرحت شرحا موجزا ولم يشمل من الناحية العملية أو التطبيقية في تولية المرأة منصب المفتي الرسمي.

٩. كتاب **مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدنية** لأنكو أحمد زكي بن أنكو علوي (٢٠٠٨). هذا الكتاب يوضح تاريخ مؤسسة الإفتاء في ماليزيا ودورها في المجتمع. ويعطي صورة شاملة عن تطور الإفتاء الماليزي، ويعرض سيرة أشهر المفتين في البلاد ودورهم في مجال الفتوى وعلاقتهم بالدولة والمجتمع. قد تناول قضية الإفتاء في ماليزيا على نطاق الواسع ولكن أوجه القصور في هذه الدراسة هي لم تذكر عن مشاركة المرأة في مؤسسة الإفتاء وقضية تولية المرأة كمفتية في ماليزيا.

١٠. المقالة لحسنان كسان (٢٠٠١) في مجلة الدراسة العامة عدد ٢، بموضوع **Institusi Fatwa Dalam Perundangan Negara: Satu Penilaian Menurut Siasah Syar'iyyah**. تكلم المؤلف عن مؤسسة الفتوى في ماليزيا وأهم نقطة في هذه المقالة هو طريقة تولية المفتي لكل ولايات في ماليزيا وشروط تعيين المفتي. وفي هذه المقالة، تظهر

بوضوح أن التشريعات لم تذكر عن شرط الذكورة في شروط تعيين المفتي. ولكن التشريعات تركز عن المؤهلات والسلطان يستحق أن يعين أي شخص لائق ومناسب لهذا المنصب. هذه الدراسة جيدة لتكون المرجع القانوني لمعرفة طريقة تولية المفتي في ماليزيا ولكن لم يُذكر عن قضية المرأة كمفتية في ماليزيا.

١١. المقالة باللغة الإنجليزية لريحانة عبد الله (٢٠٠٣) بعنوان **Muslim Women in Malaysia** في كتاب Women in Malaysia: Breaking Boundaries. توضح الكاتبة مكانة المرأة في الإسلام ودورها منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم. ثم تعطي لمحة عن مشاركة المرأة المسلمة في ماليزيا في المؤسستين الدينيتين الهامتين وهي المحكمة الشرعية ومجلس الفتوى. وتعرض أيضا إحصاءات مشاركة المرأة في هاتين المؤسستين. بحسب رأيها، أن المرأة لم تعين للمناصب العليا في هاتين المؤسستين ليس بسبب فقد المؤهلات ولكن وفقا للعرف والعادة في هذا البلد. الأرقام والإحصائيات الواردة في هذا المقالة جيدة جدا لتكون مرجعا، ولكن لم تعط الكاتبة اقتراحات في قضية تعزيز مشاركة المرأة المسلمة في المؤسسات الإسلامية في ماليزيا خصوصا في مؤسسة الإفتاء وما اقتراحاتها في تعيين المرأة المفتية في المستقبل.

١٢. دراسة **حول المرأة والحياة الدينية فى العصور الوسطى بين الإسلام والغرب** قامت بإصدارها مؤسسة (المرأة والذاكرة) وأعدتها كل من الدكتورة أميمة أبو بكر، الأستاذة المساعدة بكلية آداب القاهرة، والدكتورة هدى السعدى، المدرس بكلية آدب القاهرة (٢٠٠١). تتناول هذه الدراسة عن التاريخ المنسي في الإسلام وتذكر أسماء الفقيهات والمفتيات والمحدثات والمدرسات والواعظات مع تعرض الجداول لأسماء نساء عملن في هذه المجالات الدينية المختلفة. وكان هناك مفتيات وهن الفقيهات اللاتى أتممن دراسة الأحكام

الشرعية وأصبحن مؤهلات لإصدار حلول وآراء لمشاكل وخلافات شرعية تعرض عليهن وهن من كانت لديهن ملكة يقتدرن بها على استنتاج الأحكام من أدلتها الشرعية. فهذا دليل واضح لإفتاء المرأة. ولكن وبمرور الوقت بدأ الإفتاء يرتبط بالسلطة ويأخذ صيغة أكثر رسمية حيث أن بعض العاملين بالإفتاء ارتبطوا بالإدارة القضائية فى الدولة الإسلامية ولذلك أخذ دور المرأة يتقلص بالتدريج حتى اختفى تماماً بعد القرن العاشر الهجرى، وكانت عائشة الباعونية المتوفية عام ٩٢٢ هـ آخر مفتية ذكرتها المصادر. ولكن الدراسة لم تناقش عن الخطوة لإحياء تراث الفقيهات والمفتيات أو الوسيلة لتطبيق المرأة الفقيهة والمفتية في هذا اليوم.

١٣. الكتاب في اللغة الإنجليزية موضوعه: **Al-Muhaddithat: The Women Scholars in Islam** لمحمد أكرم الندوي (٢٠٠٧).

هذا الكتاب هو التكيف من مقدمة أو التمهيد للدكتور محمد أكرم لأربعين مجلدا معجم السيرة الذاتية للنساء اللواتي درسن وعلمن الحديث. وهذا يوضح أن المرأة كان لها دور ومركز في حفظ تعاليم النبي صلى الله عليه وسلم. مع مراعاة ضوابط الشرعية وفي حدود الاحتشام في اللباس والأخلاق، حضرن النساء في المساجد والمدارس لإعطاء الدروس وسفرهن بشكل مكثف لطلب العلم لرواية الأحاديث وإصدار الفتاوى. وما إلى ذلك، بعض العلماء المشهورين بين الرجال لديهم الاعتماد على العالمات وقد جمع المؤلف الكثير من أسماء النساء العالمات والفقيهات والمفتيات عبر التاريخ. وهذه حجة راسخة في مساهمة النساء في العلم والحديث والفتوى. فدور المرأة وطاقتها في هذا المجال غير قابل للنزاع. ولكن هذا الكتاب يتناول مشاركة المرأة في العلم والفتوى من جانب التاريخ فقط بدون جانب تطبيق وتنفيذ المرأة العالمة والمفتية لواقع اليوم خصوصا في ماليزيا.

١٤. **لمع الإشارات في طبقات النساء الفقيهات وبهامشه رسالة لطيفة في النساء المفتيات** لزينب علي أبو لمجد (٢٠٠١). وهذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية للدراسات العربية بجامعة جورجتاون بواشنطن. هذه دراسة عن المرأة والحضارة من خلال رؤيتها كمدرسة فكرية في سبيل الإصلاح والتجديد من الداخل الحضاري. وذلك أثبت بأن النساء قد ساهمن في مجال العلوم والفكر. قد ركزت هذه الرسالة على الدراسة التاريخية في سيرة النساء الفقيهات في التاريخ الإسلامي وذكرت نقطة تاريخية محضة من دون ذكر الأحكام الفقهية في عمل المرأة في العلم أو الفتيا ولم تذكر عن تطبيقات لتعزيز دور المرأة في واقع هذا اليوم. وهذه الرسالة أيضا لم تذكر عن تولية المرأة منصب المفتي الرسمي في أي دولة من الدول الإسلامي.

١٥. كتاب باللغة الماليزية موضوعه **Biografi Mufti-Mufti Malaysia** لعزمان عبد الرحمن ونيك ساليدا سهيلا نيك صالح وزهاري مهد موسى وعادل م. عبد العزيز. (٢٠٠٨). هذا الكتاب يتناول عن السيرة الذاتية لكل المفتين المعينين لكل الولايات في ماليزيا منذ عهد الاستقلال حتى اليوم. وذلك حول ٩٢ مفتيا، تضمن سيرتهم الذاتية ولكن ما زال متبقيا المفتون مع عدم وجود تسجيلاتهم. يعطي هذا الكتاب معلومات تاريخية عن المفتين في ماليزيا ولكن لم يتجاوز عن الناحية التاريخية فقط. فلذلك هذا البحث في متناول يديك يتضمن أكثر معلومات من التاريخ، فالباحثة ستشرح عن قضية لم تحدث من قبل في التاريخ الماليزي وهي قضية تولية المفتي من النساء.

١٦. المقالة بموضوع **Analisis Literatur Isu Pelantikan Hakim Syarie Wanita Di Malaysia** لزيني نصوحة وفاطمة مجيمي وزوليزا محمد كسرين وأحمد محمد

حسني ومحمد الأديب ساموري (٢٠١٦) في مجلة عمران (UMRAN-International Journal of Islamic and Civilizational Studies). فهذه المقالة تتناول عن حكم تولية المرأة كالقاضية من وجهة النظرة الشرعية وذلك بعرض آراء المتقدمين والمعاصرين في هذه القضية. وتناولت أيضا الأحكام القانونية في تولية القاضية الشرعية في ماليزيا مع ذكر نبذة عن تاريخ تولية القاضية الشرعية في هذا البلد. هذه المقالة تشتمل أيضا المبررات في القبول والرفض في تولية القاضية الشرعية في ماليزيا. فهذه المقالة مطابقة لهذا البحث خصوصا في ترتيب محتوياتها إلا أنها تتناول موضوع القاضية الشرعية وليس المفتية.

فالخلاصة من هذا، فالبحث عن تولية المرأة منصب الإفتاء واختصاصاتها في ماليزيا سيملأ الفجوة في الدراسات السابقة (filling gap in literature) في حكم تولية المرأة المناصب العليا خاصة منصب المفتي. فكان العديد من الدراسات والأبحاث عن حكم مشاركة المرأة في المناصب العليا مثل منصب رئاسة الدولة والقضاء والوزارة وغيرها ولكن وفقا لمطالعة الباحثة، لم تجد دراسة متعمقة في حكم تولية المرأة منصب المفتي.

منهج البحث

منهج البحث هو الطريق المؤدي إلي الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[٢١]. وهذا البحث من نوع المنهج الكيفي أو النوعي بحيث أنه يستخدم طرق غير إحصائية أو كمية وتسعى إلى التبصر، والفهم، والتطبيق

[٢١] رجاء محمود أبو علام. ٢٠١٠. *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية*. ط. ٥ .القاهرة: دار النشر للجامعات. http://site.iugaza.edu.ps/sdagga/files/lecture-٦-٢٠١٢٣pdf.

على المواقف المشابهة[٢٢]. وانقسمت الباحثة منهج البحث إلى قسمين. القسم الأول هو منهج في جمع المعلومات والقسم الثاني هو منهج في توثيق المحتوى.

القسم الأول: منهج جمع المعلومات أو البيانات

قد استخدمت الباحثة منهجين فيه:

١. منهج تحليل المحتوى

وفقا لقمر العزمي جسمي[٢٣]، تحليل المحتوى هو أحد من المنهجية في جمع البيانات في البحث النوعي. فتحليل المحتوى أي في اللغة الإنجليزية بمعنى "content analysis"، هو معروف أيضا بتحليل الوثائق (document analysis)[٢٤]. تحليل المحتوى هو عملية تحليل المواد المتنوعة في الشكل سواء كان مكتوبة أو مرئية تشتمل الكتب والمقالات والصحف والرواية والمقالات في المجلات والكتب الطبخ والخطب السياسية والإعلانات والصور مكونة فيها الكلمات أو الاتصال المرئي التي يمكن تحليلها بطرق مختلفة. فالمعتقدات والمواقف والقيم والأفكار من فرد أو مجموعة يتعرض من خلال الوثائق التي تنتجها[٢٥].

---

[٢٢] المصدر نفسه.

[23] Kamarul Azmi Jasmi. 2012. *Metodologi Pengumpulan Data dalam Penyelidikan Kualitatitif*. Dalam Kursus Penyelidikan Kualitatif Siri 1 2012. Puteri Resort Melaka pada 28-29 Mac 2012. Anjuran Institut Pendidikan Guru Malaysia Kampus Temenggong Ibrahim, Johor Darul Ta'zim.

[24] Naorem Binita Devi. ٢٠٠٩. *Understanding The Qualitative And Quantatitive Methods In The Context Of Content Analysis. In Qualitative and Quantitative Methods in Libraries*, International Conference organised by International Federation of Library Association. http://www.isast.org/proceedingsQQML٢٠٠٩/PAPERS_PDF/Devi-Understanding_the_Qualitative_and_Quantatitive_Methods_PAPER-QQML٢٠٠٩.pdf. ص. ٢٦-٢٩

[25] Fraenkel, Jack R. & Wallen, Norman E. ١٩٩٣. *How To design and Evaluate Research in Education*. New York: McGraw-Hill.

ودراسة وثائق مهمة جدا للحصول على معلومات معمقة حول ما يدرس وتنظيم وتحديد المشاكل حوله ويشحذ المشاعر لتدقيق في البحث وتحليل بالتفكير النقدي وتوسيع تجربة علمية[٢٦].

وفي هذا البحث، قد تناولت الباحثة كتب الأصول والفقه في موضوع الإفتاء في الشريعة وشروط المفتي والموضوع المتعلق بحكم تولية المرأة كمفتية. وفي قضية الإفتاء في ماليزيا، من أهم المصادر هي كتب التاريخ في مؤسسة الإفتاء في ماليزيا والوثائق منها تشريعات إدارة الدين الإسلامي وقائمة الاختصاصات للمفتي لكل ولايات في ماليزيا. وأيضا المواقع الرسمية للعلماء والصحف على الإنترنت هي من المصادر لعملية تحليل المحتوى.

وجمعت الباحثة أيضا على المعلومات عن دور المفتي في ماليزيا من التشريعات إدارة الدين الإسلامي لكل ولايات في ماليزيا مع اتصلت بمكتبهم للحصول على اختصاصات المفتي ونطاق عملهم.

٢. منهج المقابلة

والمنهج الثاني المستخدم في هذا البحث هو منهج المقابلة. منهج المقابلة في البحث النوعي ينقسم إلى قسمين وهما مقابلة معمقة ومقابلة أو مناقشة المجموعة البؤرية "(Focus Group Discussion)[٢٧]". ومنهج المقابلة المختارة في هذا البحث هو منهج مناقشة المجموعة البؤرية. وقد قامت هذه المناقشة في ٧ أبريل ٢٠١٦ في Cyberview Resort & Spa, Cyberjaya.

[26]Ahmad Sunawari Long. ٢٠١٤. *Metodologi Penyelidikan Pengajian Islam*. Bangi: Penerbit Universiti. Kebangsaan Malaysia.
[27]Metodologi Pengumpulan Data dalam Penyelidikan Kualitatif.

في هذا المنهج، عدد أعضاء المقترح لمجموعة عادة، هو ما بين ستة وعشرة أشخاص[٢٨]. ولكن بعض الباحثين يقيموا المقابلة بما يصل إلى خمسة عشر أشخاص في مجموعة واحدة[٢٩] وبعض الآخرين عندهم أربعة أشخاص فقط[٣٠]. من خلال هذا الأسلوب، قد اختارت الباحثة مجموعة من الأشخاص الذين لديهم خصائص معينة لإقامة المناقشة. والخصائص أو الميزات المطلوبة هي من الأشخاص الذين يشاركون في مؤسسة الفتوى في ماليزيا وتعميق معرفتهم للشريعة الإسلامية. ولذلك، اختارت الباحثة اثنا عشر شخصا ليكونوا أعضاء المجموعة وهذه المجموعة تتضمن من الفريقين الرئيسين. الفرق الأول يتكون من أربعة أعضاء من مؤسسة الإفتاء منهم المفتي لولاية سلانجور ونائب المفتي لنيجري سمبيلان وولاية الفدرالية وموظف في مؤسسة الإفتاء في ملاقا. أما الفريق الثاني يتكون من ثمانية خبراء الشريعة منهم المحاضر في الجامعات والأكاديميون. وقائمة الأسماء المشاركين في هذه المناقشة ستعرض في المبحث "مقابلة مع الخبراء" في الفصل الثالث.

لضمان حسن سير المناقشة، قد عينت الأستاذ المشارك الدكتور إروان محمد صبري كالميسر (facilitator) لتحديد ولتيسير اتجاه المناقشة. في هذه المناقشة، كل كلام وقول يعتبر من المعلومات والبيانات الهامة وهذه الطريقة توفر فرصة لتبادل ومقارنة الخبرات والأفكار وإعطاء المشاركين فرصة للحديث عن الأشياء التي تحدث في العالم الواقعي[٣١]. وقد اختارت الباحثة منهج المقابلة من خلال مناقشة المجموعة البؤرية لأن هذا النوع المقابلة أجريت بشكل غير منظم بمعنى أنه لم يلتزم بنص السيناريو (script) وأكثر مرونة على نطاق واسع في طلب الشرح والتوضيح من أعضاء المجموعة.

---

[28] MacIntosh J. ١٩٨١. *Focus Groups In Distance Nursing Education.* Journal of Advanced Nursing ١٨: ٨٥-١٩٨١.

[29] Goss J.D., Leinbach T.R. ١٩٩٦. *Focus Groups As Alternative Research Practice Area* ٢٨(٢): ١١٥-٢٣.

[30] Kitzinger J. ١٩٩٥. Introducing Focus Groups. British Medical Journal ٣١١: ٣٠٢-٢٩٩.

[31] Metodologi Pengumpulan Data dalam Penyelidikan Kualitatif. ص.٥

وذلك بإستخدام الأسئلة المفتوحة التي تسمح المشاركين للرد على تقديرها وليس ملزما بأي إجابات بديلة أو التي لا تقيدها الأسئلة طويلة أو قصيرة[٣٢].

ومن أسئلة المقابلة هي:

١. ما حكم تولية المرأة كمفتية وهل يمكن أن تكون المرأة المفتية في ماليزيا؟

٢. ما اختصاصات المفتي في ماليزيا الآن وما اختصاص المرأة المفتية مستقبلا؟

٣. هل تناسب المرأة تكون مفتية في ماليزيا؟

فقبل البدء بالمناقشة، من المهم أن تحديد المشكلة والقضية الرئيسية للمناقشة. وينبغي لأعضاء مجموعة اعطاء آرائهم مقدما سواء كانوا يوافقون أو يخالفون في تولية المرأة كمفتية. وبعد الانتهاء المقابلة، قامت الباحثة بتحليل النتيجة منها.

القسم الثاني: منهج توثيق المحتوى

قد استخدمت أيضا الباحثة منهجين في هذا القسم:

١. منهج التحقيق من الخبراء

التحقيق من الخبراء هو أحد منهج المستخدم في هذا البحث وقامت الباحثة بهذه العملية لتؤكد من صحة نموذج اختصاصات المرأة المفتية التي قد صممتها الباحثة. وهذه عملية التحقيق قامت من خلال الثقة بين المثمنين (interrater reliability) وإحصاءية كوهين كابا (Cohen Kappa) تستخدم

[32]Schensul, S.L., Schensul, J.J. & LeCompte, M.D. ١٩٩٩. *Essential Ethnographic Methods, Ethnographer's Toolkit*. New York: Altamira Press.

لاختبار هذه الثقة بين المثمنين[٣٣]. والتفصيل عن هذه عملية ستشرح في المبحث الرابع في الفصل الثالث أي الموضوع "التحقيق من صحة النموذج وتعليقات الخبراء".

٢. منهج التثليث (triangulation)

في البحث النوعي، التثليث هو من القاعدة لتحسن موثوقية أحد البحث[٣٤]. فالمنهج الرابع المستخدم في هذا البحث هو التثليث (triangulation) أو معروف أيضا بتدقيق المراجعة بالمقارنة (cross) check. وفقا لدنزين[٣٥]، تثليث البيانات هو عملية في استخدام مصادر البيانات المتنوعة في البحث. فالتثليث مطلوب لأن كل مصدر وأسلوب في جمع البيانات لهم مزايا ونقص.

في هذا البحث، أجريت الباحثة التثليث بجمع بين منهجين في جمع البيانات أو المعلومات وهي منهج تحليل المحتوى والمقابلة من خلال مناقشة المجموعة البؤرية كما سبق الذكر عنهما. وعند جمع البيانات من خلال التثليث، فقد تزداد المصداقية والضمان من صحة هذه البيانات. وأجريت التثليث لنموذج اختصاصات المرأة المفتية المقترح بتقديمها إلى الخبراء وحصلت على التحقيق من صحتها. وبالمزيد إجرائية التثليث في البيانات أو المعلومات، فأصبح البحث أكثر دقة وتأكد من صحته[٣٦].

---

[33]McHugh, M. L. ٢٠١٢. *Interrater reliability: the kappa statistic*. Biochemia Medica, ٢٢(٣).-٢٧٦ ص. ٢٨٢

[34]Taylor, P.C. & Wallace. ٢٠٠٧. *Contemporary qualitative research: Exemplar for science and mathematics and technology educators*. http://books.google.com.my/booksid=9JszW2c7vUC&pg=PA91dq=Merriam,S.B.(1992).Qualitativere searchineducation.

[35]Denzin, NK. ١٩٧٨. *The Research Act: A Theoretical Introduction in Sociological Methods*. McGraw-Hills: New York.

[36]Metodologi Pengumpulan Data dalam Penyelidikan Kualitatif. ١٢.ص.